

بحار الأنوار

[143] مجئ " من " للبديلة، فقالوا: التقدير أرضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة، فالمفيد للبديلة متعلقها المحذوف، وكذا الاخيران، وإن كان هذا أيضا يجري ههنا لكنه خلاف الظاهر. والظاهر أن حملها على التبعية أقرب من الجميع، مع موافقته للاخبار الصحيحة، ولذا اختاره صاحب الكشاف الذي هو المقتدى في العربية وخالف الحنفية القائلين بعدم اشتراط العلوق، مع توغله في متابعة أقوالهم وتهالكه في نصره مذاهبهم، قال في الكشاف: فان قلت: قولهم إنها لا ابتداء الغاية، قول متعسف، فلا يفهم أحد من العرب من قول القائل: مسحت برأسه من الدهن ومن الماء ومن التراب، إلا معنى التبعية؟ قلت: هو كما تقول، والاذعان للحق أحق من المراء. وقد يقال: عدم فهم العرب من هذه الامثلة إلا ما ذكره، قد يكون للغرض المعروف عندهم من التدهين والتنظيف، ونحو ذلك، مع إمكان المنع عند الاطلاق في قوله من التراب، على أنه يمكن أن يقال: إنها في الامثلة كلها لا ابتداء، كما هو الاصل فيها، وأما التبعية فانما جاء من لزوم تعلق شئ من الدهن والماء باليد، فيقع المسح به، ونحوه التراب إن فهم، فلا يلزم مثله في الصعيد الاعم من التراب والصخر. قيل: والانصاف أنها إن استعملت فيما يصلح للعلوق، وإن كان باعتبار غالب أفرادها، كان المتبادر منها التبعية، وإن استعملت فيما لا يصلح لذلك كان المفهوم منها الابتدائية، وعدم صلاحية المقام لغيرها قرينة عليها. وما يقال من أن حملها على التبعية غير مستقيم، لان الصعيد يتناول الحجر كما صرح به أئمة اللغة والتفسير، وحملها على الابتداء تعسف، وليس ببعيد حملها على السببية، وقد جعل التعليل من معاني " من " صاحب مغني اللبيب وعلى تقدير أن لا يكون حقيقة فلا أقل من أن يكون مجازا، ولا بد من ارتكاب المجاز هنا، إما في الصعيد أو في " من " ولا ريب أن التوسع في حروف